ورقة سياسية

جنوب اليمن

الصراعات المحلية والتدخلات الدولية

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 27 تموز/ يوليو 2023

الكاتب: رضوان العمري/ صحفي يمني

ورقة سياسية

جنوب اليمن: الصراعات المحلية والتدخلات الدولية

اسم الكاتب: رضوان العمري - صحفي يمني

2023-7-27

يتمتع جنوب اليمن بمجموعة من الخصائص والمميزات الجيوبولتيكية والاستراتيجية التي تمثل عناصر نوعية لجغرافيا الجمهورية اليمنية بشكل عام، وتكمن أهمية جنوب اليمن في أنه يشترك مع الشمال بحماية أهم الممرات المائية في العالم "باب المندب"، كما أن جنوب اليمن يشرف على جزر ومسطحات مائية واسعة تتوزع عليها عدد من الموانئ الهامة التي تشكل عاملاً حيوياً للاقتصاد اليمني، بالإضافة إلى أن المحافظات الشرقية لجنوب اليمن تمتلك مخزوناً كبيراً من الثروات النفطية والغازية والمعدنية التي تعد رافداً اقتصادياً هاماً للجمهورية اليمنية بشكل عام، ويعتبر جنوب اليمن بمثابة ظهير أمني في غاية الأهمية لمكافحة التهديدات الأمنية البحرية من جهة البحر العربي والمحيط الهندي ومنع التهريب، كما أن البعد الحضاري والإنساني والثقافي لجنوب اليمن يضيف عوامل تكاملية أخرى تساعد على بناء يمن أكثر قوةً وتماسكاً.

بالنظر إلى الظروف الحالية التي تحوّل فيها جنوب اليمن إلى ساحة صراع وتصفيات لقوى محلية وإقليمية ودولية، ومحاولة بعض القوى فرض أجندات جديدة تعمل على سلخ جنوب اليمن عن شماله أو تمزيقه إلى عدة كيانات، وما يترتب على ذلك من تداعيات على أمن اليمن والمنطقة، فقد تحتم علينا دراسة الوضع في جنوب اليمن وفهم الواقع بكل أبعاده الخارجية والداخلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

في هذا التقرير حاولنا معالجة المشاكل والأزمات التي تعصف بجنوب اليمن بتوصيف المشاكل والمسببات وسردها بشكل دقيق ومنطقي، وإعطاء مقترحات عامة بإمكانها إنهاء الصراع القائم

أولاً: التدخلات الخارجية

أ-التموضع والسياسات الأمريكية

قبل عام 1990 كان الحضور الأمريكي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أو ما يعرف حالياً بجنوب اليمن غائباً تماماً، خصوصاً وأن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كانت تتمتع بعلاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي.

وبعد تحقيق الوحدة اليمنية في العام 1990 وما تلاها إبان حكم علي عبد الله صالح وانهيار الاتحاد السوفيتي، كانت قوة علي عبد الله صالح الذي كان يتمتع بدعم أمريكي تتزايد بحيث أنه استطاع الاستفراد الكلي بالحكم بعد حرب صيف 1994 الذي انتصر فيها صالح واضمحل نفوذ الحزب الاشتراكي المدعوم من الاتحاد السوفيتي وهو ما فتح الباب للتوغل الأمريكي في الجغرافيا الجنوبية التي كانت منحصرة بالاتحاد السوفيتي.

وفي بداية الألفية الجديدة وبالتحديد في عام 2000، استغلت أمريكا حادثة تفجير "المدمرة يو إس إس كول" قرب ميناء عدن جنوبي اليمن، التي قتل فيها حوالي 17جندياً أمريكيا، كذريعة للتدخل الأمريكي المباشر في اليمن بعد أن كان هناك تواجد سابق في الممرات الملاحية الدولية في البحرين العربي والأحمر ومضيق باب المندب.

بعد هذه الحادثة استغلت الولايات المتحدة فزاعة الإرهاب، للتدخل عسكريًّا في اليمن، وفي 3 نوفمبر من العام 2002م بدأت الطائرات بدون طيار الأمريكية بتنفيذ غاراتها ضمن برنامج سري غير معلن، وحافظت تلك العمليات على طابعها السري حتى العام 2009م، وهو العام الذي يعتبر دخول اليمن كجبهة من الدرجة الأولى في حملة مكافحة الإرهاب الأمريكية بشكل رسمي، وكانت هذه العمليات تقوم باستهداف عناصر وأهداف يشتبه بانتمائها لتنظيم القاعدة تحت حجة دقة أداء الطائرات بدون طيار وقدرتها على تفادي إصابة المدنيين بالضرر، إلا أن هذه

العمليات أفضت إلى قتل وجرح الآلاف من المدنيين في مناطق متفرقة في اليمن بالإضافة إلى الأضرار المادية والمعنوية الجسيمة.
وبحسب تقارير رسمية صادرة عن الحكومتين اليمنية والأمريكية فإن العمليات المعلن عنها لطائرات بدون طيار في اليمن تتراوح بين الـ 54 و64 منذ العام 2002 وحتى العام 2013، حيث قتل فيها ما بين 268 إلى 393 شخصاً، بينهم طفلان.
كما رصدت وسائل إعلام ومنظمات استقصائية، منذ العام 2009م وحتى العام 2016م، تنفيذ أكثر من 336 هجوماً بالطائرات الأمريكية بدون طيار، نتج عنها مقتل 1135 من اليمنيين، معظمهم من المدنيين، وهناك عمليات أكثر سرية لم يتم الإبلاغ عنها، والجدير ذكره إن الضربات الأمريكية لطائرات بدون طيار ما زالت مستمرة حتى اليوم، وتركزت غالبية الضربات الأمريكية خلال هذه الفترات في المحافظات الجنوبية، حضرموت وشبوة وأبين، إضافةً إلى محافظتي البيضاء ومأرب الشماليتين.

- **التدخل الأمريكي في جنوب اليمن بعد 2015**

بعد سيطرة قوات أنصار الله على معظم المحافظات الشمالية كثف الأمريكان تواجدهم في جنوب اليمن بشكل سري أو معلن خصوصاً في المحافظات الشرقية، شبوة وحضرموت والمهرة، ويتنافس الغرب بشقيه الأمريكي والأوروبي تنافساً محورياً على المصالح الجيوسياسية والنفوذ والثروة في الجنوب، حيث يحاول كل طرف السيطرة على أهم الممرات العالمية وأهم مواقع المناورة الاستراتيجية في جنوب اليمن، علاوة على قاعدة مثلث النفط والغاز الطبيعي.
وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تعزيز تواجدها في جنوب اليمن سواءً بالحضور المباشر، أو عبر الفصائل العسكرية المحلية الموالية لها والموقعة معها اتّفاقيات عسكرية وأمنية، للتغطية على قواعدها العسكرية ومهامها الاستعمارية، والتحكم بالقرار السياسي في الجنوب، تحت عدة ذرائع ويافطات أبرزها مكافحة الإرهاب، وكذا منع تهريب الأسلحة الإيرانية. وفي الحقيقة فإن الحضور الأمريكي في جنوب اليمن يأتي لقطع الطريق أمام القوى الدولية المنافسة وخصوصاً الصين التي أرادت أن تنفذ مشروع طريق الحرير الذي يمر عبر السواحل الجنوبية لليمن، وكذا روسيا التي تطمح لبناء قواعد عسكرية قرب باب المندب، وإيران التي بدأت تبني علاقات متينة في محيطها الإقليمي وبالخصوص مع اليمن، كما أن تعزيز التواجد والحضور العسكري وبناء المزيد من القواعد العسكرية الأمريكية في الجزر والسواحل اليمنية وخَاصَّة في محافظة المهرة وحضرموت وسقطرى وبالقرب من باب المندب وفي قاعدة العند بمحافظة لحج، لها أهداف تتصل بقربها من منابع النفط وحركة تدفقه، بحيث إن صادرات النفط السعودي التي تعبر مضيق باب المندب تقدر بحوالي 500 ألف إلى 700 ألف برميل يومياً، كما أن الحضور الأمريكي والدعم للفصائل العسكرية والسياسية في جنوب اليمن يأتي لتشديد الحصار والحرب الاقتصادية على حكومة صنعاء، ومنع دخول أي سلاح أَو دعم لأية تحركات شعبيّة مناهضة للمشروع الأمريكي في جنوب اليمن، إضافة إلى إن هذا المخطط يمثل عملية خنق لأي تحرك ثوري ومحاولة قطع الطريق والتواصل بين الحركات الثورية الرافضة للتواجد الأجنبي في جنوب اليمن وبين صنعاء التي أزاحت التواجد الأمريكي نهائياً من معظم المحافظات الشمالية.
ولانتشار القطع البحرية الأمريكية في البحرين العربي والأحمر أهداف استراتيجية وتكتيكية؛ بحيث تتمثل الأهداف الاستراتيجية، بتثبيت الحضور والسيطرة وعدم ترك فراغ أمني وعسكري يمكن لقوى عالمية أخرى ملؤه، بينما تتمثل

الأهداف التكتيكية في منع القوى الإقليمية المعادية للولايات المتحدة من دعم حكومة صنعاء، وعلى رأسها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكذا التحكم بتدفق السلع التجارية إلى المناطق التي تقع تحت سيطرة أنصار الله.

- **التركيز الأمريكي على المحافظات الشرقية في جنوب اليمن**

مثلت محافظة حضرموت أحد أهم المحافظات الجنوبية التي حظيت بزيارات مكثفة معلنة وغير معلنة من قبل وفود عسكرية وأمنية أمريكية للقاء السلطة المحلية بالمحافظة منذ العام 2015 وحتى اليوم. في 13 أكتوبر من العام 2021م، قامت وحدة من البحرية الأمريكية المتواجدة في مطار الريان بمدينة المكلا بعملية انتشار مسلح واسع النطاق في شوارع مدينة غيل باوزير بساحل حضرموت، وتم إنزال كلاب بوليسية ومدرعات وسيارات إسعاف، وكان هذا الانتشار هو أبرز حضور معلن في المحافظة الأغنى والأكبر في البلاد.

وفي بداية شهر مارس من هذا العام ظهر قائد الأسطول الأمريكي الخامس كوبر مع السفير الأمريكي ستيفن فاجن، وبرفقة عشرات الضباط الأمريكيين وهم في مقر قيادة التحالف الذي يقع في مدينة الغيضة عاصمة محافظة المهرة، وتزامن الظهور مع تصاعد الحملات الإعلامية التي تروج للقبض على صفقات سلاح إيرانية من قبل البحرية الأمريكية.

وبالتالي فإن الزيارة الأخيرة للأمريكان لمحافظة المهرة جاءت في إطار خطة إعادة واشنطن نشر قوات الأسطول الخامس التابع لها، وكانت المحافظات الشرقية لليمن من ضمن المناطق التي شملتها هذه الخطة، حيث عملت أمريكا على تأسيس قاعدة عسكرية لها في محافظة حضرموت، وهو ما أكدته وسائل إعلام عربية، حيث نقلت عن مصادر أمريكية القول: "إن هناك قاعدة عسكرية أمريكية تعمل فيها قوات خاصة بمدينة المكلا عاصمة محافظة حضرموت شرقي البلاد".

إن الوجود العسكري الأمريكي الرمزي في اليمن لصيق بتواجد القوات الإماراتية والسعودية وبالأدوات السياسية والعسكرية المحلية التابعة لهما والمدعومة منها بشكل أساسي، كما أن تأجيج الصراع في اليمن بشكل عام وبين الفصائل العسكرية الموالية للتحالف يأتي في إطار مخطط أمريكي لبيع مزيد من صفقات الأسلحة للسعودية والإمارات، بحيث أن السعودية والإمارات تشتري السلاح الأمريكي من الآليات والمدرعات والأسلحة المتوسطة والخفيفة وتوزعه على الفصائل العسكرية التابعة لها بين الحين والآخر.

وتتموضع القوات العسكرية الأمريكية في جنوب اليمن ضمن خارطة متباعدة لتحقيق أكبر قدر من الأهداف، وتنتشر قوات أمريكية محدودة في اليمن، يصل عددها تقريباً إلى أكثر من 300 جندي حالياً، يتمركزون في عدة محافظات بجنوب اليمن أبرزها:

محافظة عدن: مقر التحالف في البريقة.

محافظة لحج: قاعدة العند العسكرية.

محافظة شبوة: منشأة بلحاف الغازية.

محافظة حضرموت: مطار الريان في المكلا.

محافظة المهرة: مطار الغيضة.

محافظة سقطرى: حديبو – عبدالكوري

وأيضاً يقومون بزيارات إلى الجزر القريبة من باب المندب مثل جزيرتي ميون وحنيش.

وتأكيداً على الاهتمام الأمريكي بجنوب اليمن فقد زار السفير الأمريكي محافظة عدن في يوم 20 من الشهر الجاري، والتقى فيها مدير أمن عدن حيث "ناقشا العديد من المواضيع والقضايا التي من شأنها أن تسهم في تعزيز جوانب الدعم في المجال الأمني والعمل على تعزيز مكافحة الإرهاب وانتشار المخدرات وتثبيت حالة الاستقرار الأمني بعدن"، بحسب الإعلام الرسمي، وتأتي هذه الزيارة بالتزامن مع أوضاع سياسية وأمنية ومعيشية في غاية الصعوبة ولهذا فإن الأمريكان يشعرون بالقلق إزاء الاحتجاجات الشعبية المتصاعدة في عدن ويأتي لقاء السفير بمدير أمن عدن لحثّه على معالجة حالة الاحتجاجات ومنع توسعها، وتأتي الزيارة أيضاً في ظل غياب رئيس المجلس الرئاسي ورئيس الحكومة واستمرار إقامتهما في الرياض خوفاً من التوتر والغضب الشعبي جراء الانهيار الاقتصادي، وهذا يعني أن باستطاعة السفير الأمريكي التجول في كل المحافظات والمدن الجنوبية بخلاف المسؤولين المحليين، مما يؤكد قوة النفوذ والتغلغل الأمريكي في المحافظات الجنوبية وأن سلطة السفير الأمريكي هي أعلى سلطة في هذه المناطق.

ب-النفوذ السعودي: الأهداف والسياسات

اتسمت العلاقات السياسية السعودية مع جنوب اليمن بنوع من التوتر قبل تحقيق الوحدة اليمنية، خصوصاً بعد الحرب التي دارت بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية في أواخر ستينيات القرن الماضي على أراضٍ حدودية شمال محافظة حضرموت، كما أن التباعد الفكري بين المملكة السعودية ذات التوجه الديني المتطرف وبين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ذات التوجه اليساري الشيوعي أثر كثيراً على العلاقات، بحيث أن السعودية ذات الفكر الوهابي لم تستطع أن تحقق اختراقاً دينياً وفكرياً في جنوب اليمن، إلا بعد تحقيق الوحدة اليمنية في عام 1990 بخلاف بقية الدول العربية.

وفي ظل حكم علي عبد الله صالح استخدمت الرياض أدوات القوة الناعمة التي تشمل شبكة تحالفات محلية، وتوفير الدعم المالي ونشر الأيديولوجيا الوهابية لتعظيم نفوذها السياسي في فترات الاستقرار وخوض حروب بالوكالة في فترات الصراع سواءً في شمال اليمن أو جنوبه.

وبعد أن شنت السعودية حربها على اليمن في عام 2015 كانت أول أهدافها منع تمدد قوات صنعاء "أنصار الله" في المحافظات الجنوبية، بكل الطرق الممكنة وحشدت غالبية الدول العربية والأجنبية لتحقيق مشروعية قانونية لحربها، واستغلت السعودية الحساسية التي خلفتها حرب 94 أو ما يعرف بحرب "الانفصال" التي تركت جروحاً غائرة في نسيج المجتمع اليمني، لتجنيد الجنوبيين ضد حكومة صنعاء وأنصار الله، كما أنها استخدمت الدعاية الدينية بشكل مكثف لتضمن تحقيق أكبر قدر من التعارض وإيجاد بيئة طاردة لأنصار الله في المحافظات الجنوبية. وخلال أعوام الحرب حاولت السعودية وتحالفها إبعاد أنصار الله من المحافظات الجنوبية، بعد أن أدركت بأن وجودها في الشمال أصبح شبه مستحيلاً بعد أن حقق أنصار الله نمواً مضطرداً في القوة العسكرية وتحولوا من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم، والجدير بالذكر إن السعودية لم تستثمر أبناء جنوب اليمن لمحاربة أنصار الله في المحافظات الجنوبية، بل إنها جندتهم من خلال الإغراءات المادية والدعايات الدينية لحماية حدودها الجنوبية المحاذية لمحافظات صعدة وحجة والجوف وفي هذه المناطق قتل المئات من أبناء المحافظات الجنوبية ولا زال البعض منهم متواجداً في هذه المناطق حتى اليوم.

وقد حاولت السعودية بكل ثقلها إبعاد مناطق النفط والغاز والثروات في محافظات شبوة ومأرب وحضرموت والمهرة، عن دائرة الصراع، واستثمرت عائدات تصدير الثروات لتمويل حربها ضد حكومة صنعاء وأنصار الله كي تضمن موارد مالية مستمرة لنفقات الحرب بعد أن تكبدت خسائر كبيرة من خزينتها المالية، بحيث أنها حولت عائدات النفط والغاز اليمني إلى حساب بنكي في البنك الأهلي السعودي. وبحسب إحصائيات رسمية فقد تم نهب أكثر من 14مليار و450 مليون دولار من عام 2016 وحتى عام 2022، في هذا السياق كانت تهدف لمنع حكومة صنعاء من الحصول على موارد مالية، إذ أن عائدات النفط والغاز اليمني كانت تمثل أكثر من 80% من الموارد العامة للدولة في عام 2014.

وكانت الرياض تهدف أيضاً من خلال إبعاد المحافظات الشرقية عن دائرة الحرب إلى تحويل هذه المحافظات إلى غنيمة حرب بعد أن فشلت في تحقيق أهدافها في المحافظات الشمالية، إذ أن السعودية تعتبر محافظتي حضرموت والمهرة عمقاً استراتيجياً لها وبالتالي فإنها تطمح إلى إخضاعهما كلياً لنفوذها لتحقيق مصالحها الاقتصادية وعلى رأسها مد أنبوب نفطي من السعودية إلى ساحل بحر العرب، وكذا لحماية أمنها القومي، باعتبار هذه المحافظتين هي المحافظات الجنوبية الوحيدة التي لها حدود برية مع السعودية.

لكنها خلال السنوات الأخيرة واجهت الكثير من العقبات التي حالت دون تحقيق مخططاتها، تمثلت العقبة الأولى بتعاظم قوة المجلس الانتقالي الجنوبي الداعي للانفصال والمدعوم إماراتياً ومحاولته التمدد نحو المحافظات الشرقية بحجة محاربة قوات الإصلاح (الإخوان المسلمين) ومكافحة الإرهاب، ما أدى إلى اندلاع مواجهات مسلحة بين الانتقالي والإصلاح في العام 2019 في محافظة أبين، تطور إلى انقسام وتصدع في الجبهة الداخلية التي تقودها السعودية. وبرغم الحلول الترقيعية التي اتخذتها السعودية لترميم الشقوق الداخلية بدءاً باتفاق الرياض في العام 2019 وإشراك المجلس الانتقالي في الحكومة، إلا أن ذلك لم يجدِ نفعاً بل زادت شهية الانتقالي والإمارات في تحقيق الكثير من المكاسب وفي نفس الوقت زاد حنق الإصلاح الذي تتآكل سلطاته أمام عينيه، ولا زال التوتر بينهما حتى اليوم، وتمثلت العقبة الثانية في تنامي أنصار الله الذين أصبحوا يمتلكون قوة عسكرية ضخمة خصوصاً في مجال الصواريخ الباليستية والطيران المسيّر، التي من خلالها استطاعوا أن يوقفوا نهب الثروات من الموانئ الجنوبية بضربات تحذيرية في أكتوبر 2022، وتكمن العقبة الثالثة بالرفض الشعبي المهري بقيادة الشيخ علي الحريزي لتواجد القوات السعودية في محافظة المهرة الحدودية مع سلطنة عمان.

حالياً تعمل السعودية وفق عدة أجندات لتثبيت نفوذها في المحافظات الجنوبية وتقليص نفوذ المجلس الانتقالي الجنوبي الموالي للإمارات، بإعلانها تشكيل قوات جديدة في بداية العام الحالي تحت مسمى "قوات درع الوطن"، التي أنشأت بقرار من رئيس المجلس الرئاسي، رشاد العليمي، على أن يكون مسرح عملياتها مفتوحاً، وتتكون هذه القوات من 9 ألوية بقيادة القيادي السلفي بشير المضربي الصبيحي، وتتوزع هذه القوات حالياً في محافظات حضرموت وعدن ولحج، كما يمول السعوديون أيضاً كتيبة المجد في محافظة أبين، وقد تأسست في 2019 وتتواجد بين مديريتي لودر ومودية على الحدود مع محافظة البيضاء الشمالية، ويقودها الشيخ السلفي صالح الشرقي، ويتكون مقاتليها من معهد دار الحديث السلفي الذي كان يتواجد سابقاً في دماج بمحافظة صعدة شمال اليمن، ولم تعد السلفية في اليمن، منذ إعلان الحرب على اليمن في العام 2015، بالنسبة إلى السعودية مجرد أداة للقوة الناعمة، بل أصبحت أداة قوة صلبة أيضاً.

سياسياً اتخذت السعودية مساراً جديداً في المحافظات الجنوبية بتشجيع نظام محلي للمحافظات، فقد شكّلت في الرياض "مجلس حضرموت الوطني" في 21 يونيو من هذا العام معتمدةً على الجانب القبلي والعشائري، كما شكلت الأسبوع الماضي "حلف قبائل شبوة"، وتسعى إلى تشكيل كيانات ومجالس في كل المحافظات الجنوبية لسحب بساط القوة والنفوذ من المجلس الانتقالي.

ج-النفوذ الإماراتي: الأهداف والسياسات

ظلت السواحل الجنوبية لليمن وبالخصوص ميناء عدن الاستراتيجي تشكل هاجساً لدولة الإمارات، إذ أن انتعاش ميناء عدن يمثل تهديداً اقتصادياً حقيقياً للموانئ الإماراتية، ولذلك فإنها سعت بكل السبل للسيطرة عليه واستطاعت أن تنتزع من الحكومة اليمنية توقيع اتفاقية تأجير ميناء عدن لصالح شركة موانئ دبي في العام 2008 لمدة 30 عاماً، وكانت تلك الاتفاقية بمثابة تنازل عن نشاط ميناء عدن المهم لصالح ميناء جبل علي في الإمارات، الذي أصبح محطة مهمة في خطوط التجارية الدولية، إلا أن هذه الاتفاقية ألغيت في العام 2012 من قبل حكومة الوفاق الموالية للإخوان المسلمين، ولهذا فقد عملت الإمارات في تلك الفترة على دعم حزب المؤتمر لمحاربة الإخوان المسلمين.

ومع إعلان السعودية حربها على اليمن في 2015 وجدت الإمارات فرصة سانحة للعب دور أساسي في العمليات العسكرية المشتركة في اليمن لتحقيق طموحاتها في الجنوب وفرض سيطرتها عملياً على غالبية السواحل اليمنية التي تمتد لأكثر من 2200 كلم، وفي السنوات الأولى للحرب استغلت الإمارات انشغال السعودية بترتيب وضعها الداخلي، بتنفيذ أجنداتها في جنوب اليمن التي تتمثل بعدة أهداف أهمها ضمان السيطرة الفعلية على الموانئ والجزر في المنطقة وتنفيذ استراتيجيتها في إضعاف الموانئ اليمنية وتقديم ذاتها كمركز نشاط تجاري ولوجيستي، كما أنها أرادت إضعاف جماعة الإخوان المسلمين في اليمن "حزب الإصلاح" على غرار سياستها بإضعافهم في أي مكان آخر، وأيضاً أرادت الإمارات تقديم نفسها للدول الغربية على أنها دولة محورية في محاربة التنظيمات الإرهابية، إذ عملت على تشكيل قوات عسكرية لمواجهة التنظيمات الإرهابية في اليمن، وكانت أبرز العمليات لها هي طرد قوات القاعدة من مدينة المكلا بمحافظة حضرموت في العام 2016 من خلال عملية عسكرية خاطفة، لتتولى بعد ذلك مهمة إدارة ساحل حضرموت كلياً منذ ذلك الحين وحتى الآن، وهذه العملية أثارت الكثير من التساؤلات لدى المراقبين والمحللين، وقال تحقيق استقصائي لوكالة أسوشيتد برس الأميركية أن التحالف بقيادة السعودية عقد اتفاقات سرية مع تنظيم القاعدة في اليمن، وخلص إلى أنه دفع أموالًا للتنظيم مقابل انسحاب مقاتليه من بعض المناطق في البلاد، وذكر التحقيق بأن فصائل مسلحة مدعومة من التحالف جنَّدت مسلحي تنظيم القاعدة في اليمن، وتم الاتفاق على انضمام 250 من مقاتليه لقوات الحزام الأمني المدعومة إماراتيًّا في محافظة أبين جنوبي البلاد واستثمر التحالف أيضاً عدد من عناصر التنظيم لمواجهة أنصار الله.

وبعد إدراك الإمارات بأن الحرب في اليمن ستأخذ مساراً طويلاً، شعرت بحاجتها إلى قوة محلية كبيرة في جنوب اليمن لتنفيذ مخططاتها ولضمان تحقيق سيطرتها على الشريط الساحلي لجنوب اليمن، ولهذا فقد دعمت الإمارات مجموعة من المسؤولين الذين عزلهم هادي، لتشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي المؤيد للانفصال في العام 2017، وقد عملت على استئجار شركات أمنية أمريكية، بحسب تحقيق استقصائي لموقع صحيفة "بزفيد نيوز" الأمريكي، لتنفيذ اغتيالات واسعة في جنوب اليمن خلال سنوات الحرب استهدفت فيها الشخصيات الدينية الموالية للإصلاح لتمهيد الطريق أمام المجلس الانتقالي الموالي لها، وهو ما تم بالفعل حيث سيطر الانتقالي على مدينة عدن في عام 2019 واستمر في نفوذه في المحافظات المحيطة بعدن، وفي العام 2022 استطاع الانتقالي بعمليات عسكرية خاطفة السيطرة

على محافظتي أبين وشبوة شرقي محافظة عدن، واستطاعت الإمارات والانتقالي أن تستثمر الموقف السعودي الذي يتحاشى فتح جبهات داخلية بالتمدد أكثر في المحافظات الجنوبية، كما أنها استثمرت المواقف الدولية الداعمة لها في الحرب على التنظيمات والجماعات الإرهابية ليستخدمها الانتقالي كشماعات في كل حروبه ضد الإصلاح، واستمر في استثمار المواقف الدولية الداعمة له، حتى أن رئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزبيدي أعلن في 2 فبراير/ شباط 2021، مباركته التطبيع الإماراتي مع إسرائيل، وأبدى رغبته في التطبيع في حال حصول جنوب اليمن على الاستقلال وتم الاعتراف به دولة مستقلّة.

موّلت الإمارات وبنت عدداً من التشكيلات العسكرية الموالية لها في جنوب اليمن والتي تخضع للمجلس الانتقالي الجنوبي، وتتركز قوة المجلس الانتقالي في محافظات عدن ولحج والضالع، كما أن الغالبية من القيادات والجنود في هذه القوات ينحدرون من هذه المحافظات، ويقل نفوذ الانتقالي كلما اتجهنا شرقاً، ففي محافظة أبين تتكبد قوات المجلس الانتقالي خسائر بشرية ومادية بشكل شبه يومي جراء الاشتباكات والكمائن التي تصنعها الجماعات المسلحة وكذا القبائل الرافضة لتواجد قوات الانتقالي ومثل هذه الخسائر يتكبدها الانتقالي في محافظة شبوة أيضاً، ويقتصر تواجد الانتقالي الموالي للإمارات في محافظة حضرموت على المدن الساحلية أما منطقة الوادي والصحراء فإنها تقع تحت سلطة قوات الإصلاح، أما في محافظة المهرة فإن تواجد الانتقالي وقواته يعتبر هو الأضعف بين كل المحافظات الجنوبية. كما يتركز التواجد الإماراتي على جزر أرخبيل سقطرى وجزيرة "ميون" التي تتوسط مضيق باب المندب.

وعلى المستوى السياسي فإن الإمارات استطاعت من خلال الانتقالي استقطاب قوى وشخصيات جديدة كان آخرها استقطاب اللواء فرج البحسني عضو المجلس الرئاسي، والذي يتمتع بنفوذ عسكري كبير في محافظة حضرموت وكذا استقطاب عضو المجلس الرئاسي العميد عبدالرحمن المحرمي قائد قوات العمالقة، بتعيينهما نائبين لرئيس المجلس الانتقالي الجنوبي وعضو المجلس الرئاسي، وبهذا فإن الإمارات استطاعت أن تحصل على ولاء نصف مجلس القيادة الرئاسي باعتبار عضو مجلس الرئاسة طارق صالح المتواجد في سواحل المخا جنوب غرب اليمن موالياً لها، ومع هذه القوة السياسية والعسكرية ارتفعت شهية الإمارات وحاولت أن تلتهم محافظة حضرموت، وهذ ما لم يقبله السعوديون الذين بدأوا بترتيب هجوم مضاد بدءاً بإنشاء قوات درع الوطن ومجلس حضرموت الوطني، وانتهاءً بقطع المخصصات المالية للقوات والشخصيات الموالية للانتقالي.

وبرغم أن الإمارات أعلنت في العام 2019 انسحابها من اليمن، إلا أن هذا الانسحاب كان شكلياً، حيث أن بعض الضباط والجنود الإماراتيين لا زالوا يتواجدون حتى اليوم في ميناء بلحاف بمحافظة شبوة وفي ميناء الضبة ومطار الريان بمحافظة حضرموت وكذلك في محافظة عدن، وفي الحقيقة فإن خروج قواتها لم يعد ذا أهمية كبيرة خصوصاً وأنها قد شكّلت أذرعاً سياسية وعسكرية متعددة في جنوب اليمن لتنفيذ أجنداتها وحماية مصالحها.

د-العلاقات والصراعات في جنوب اليمن بين الدول الثلاث

تعتبر العلاقات الاستراتيجية بين الدول الثلاث (أمريكا، السعودية، الإمارات) ثابتة في جنوب اليمن وفي المنطقة ككل، إلا أن هذه العلاقات تتقاطع عند حدود مصالحها ومدى تطابقها وافتراقها. فالدول الثلاث متفقة تماماً على التوحّد ضد حكومة صنعاء وأنصار الله وحشد كل الطاقات في سبيل تحجيم سيطرتهم على المناطق التي يهيمنون عليها، والحد من تمددهم نحو المناطق الجنوبية، وبنفس الوقت فإن الدول الثلاث تختلف على مسألة تقاسم النفوذ والمصالح في جنوب اليمن، فمثلاً هي تتنافس في السيطرة على المحافظات الشرقية، شبوة، وحضرموت، والمهرة،

وسقطرى أيضاً، وتريد كل دولة الاستفراد بها، وتستخدم كل دولة أدواتها المحلية لتنفيذ مخططاتها وإقامة حروب بالوكالة.

الأمريكان يهمهم أولاً إبعاد صنعاء عن المناطق الجنوبية وأن تتواجد قواتهم بحرّية على السواحل والمناطق الجنوبية لضمان سيطرتهم على طريق المرور المحاذي للسواحل اليمنية، والسعوديون يهمهم السيطرة على المحافظات الشرقية باعتبارها محافظات حدودية وتؤثر على الأمن القومي لبلادهم فإذا سيطرت الفصائل الموالية للإمارات على هذه المناطق فإن ذلك سيشكل تهديداً للسعودية مستقبلاً، وأيضاً لتنفيذ مشاريعها الاقتصادية والسياسية في هذه المحافظات التي لا زالت معظم ثرواتها تحت الأرض. أما الإماراتيون فيهمهم السيطرة على السواحل اليمنية ككل بما فيها سواحل حضرموت والمهرة، لضمان إضعاف حركتها لتستمر موانئهم بالازدهار، ولديهم هاجس يتعلق بنشاط السعوديين في هذه الموانئ في قادم الأيام ما يشكل تهديداً. والأمريكان من جهتهم يدعمون توجه الإمارات باعتبار أن الفصائل التابعة للأخيرة تحارب التنظيمات الإرهابية والإخوان المسلمين في جنوب اليمن، بخلاف السعوديين الذين لم يكن لهم اهتمام في هذا الجانب.

وبحسب تقرير جديد لصحيفة وول ستريت جورنال فإن المملكة تخطط لمد خط أنابيب من المملكة إلى بحر العرب عبر محافظة حضرموت اليمنية، مع اقامة ميناء بحري في عاصمتها الإقليمية المكلا والقوات المدعومة من الإمارات في حضرموت تهدد تلك الخطط.

وأضافت وول ستريت عن محللين سياسيين في سلسلة من التدوينات على تويتر: "المملكتان الخليجيتان تظهران المزيد من القوة وتتصرفان بشكل أكثر عدوانية تجاه بعضهما البعض في المنطقة بشكل عام واليمن هو خط المواجهة الأول والأكثر نشاطا".

وأثار التنافس السعودي الإماراتي استياء إدارة بايدن التي تريد أن تساعد عواصم الخليج الصديقة مثل الرياض وأبو ظبي في تشكيل جبهة موحدة ضد إيران وإنهاء الحرب في اليمن، بحسب الصحيفة.

كل ما تقدم يعني أن كل الصراعات البينية التي تحدث في المحافظات الجنوبية بين الفصائل التابعة للإمارات والسعودية ومن ورائهما أمريكا، ناشئة من أن الدول الثلاث لم تصل إلى صيغة نهائية للتقاسم في جنوب اليمن ومازال الوضع مفتوحاً لتثبيت أمر واقع.

ثانياً: النزاعات المحلية

أ-الفصائل والقوى والعشائر الأساسية والعلاقات والصراعات بينها

إبان الاستعمار البريطاني لجنوب اليمن الذي دام أكثر من 100 عام، كان جنوب اليمن عبارة عن عدد من السلطنات والمشيخات تخضع للحكم البريطاني، وكان البريطانيون يديرون هذه السلطنات بالصراعات تارة وبالتحالفات تارةً أخرى، وكانت هذه التقسيمات والصراعات لها تأثيرات كبرى مستقبلاً على النسيج المجتمعي والتركيب الديموغرافي في جنوب اليمن.

وبعد خروج المستعمر البريطاني في عام 1967 واستلام السلطة من قبل الجبهة القومية والحزب الاشتراكي، حاول الحزب الاشتراكي أن يعمل على تذويب هذه التقسيمات المناطقية والعشائرية وتوحيدها تحت ظل الحزب، إلا أن الصراعات والانقسامات وجدت نفسها داخل الحزب نفسه وتراكمت وانفجرت في العام 1986 في حرب أهلية دامية بين "الطغمة" بقيادة الرئيس عبدالفتاح إسماعيل وبين "الزمرة" بقيادة الرئيس علي ناصر محمد وراح ضحيتها الآلاف،

وبرغم أن هذه الحرب لم تستمر سوى أيام معدودة إلا أنه كان لها تأثير كبير على مستقبل التحالفات والصراعات في جنوب اليمن حتى يومنا هذا، وقد استخدم علي عبدالله صالح هذه التناقضات لتثبيت حكمه في جنوب اليمن.
بعد التدخل العسكري للتحالف السعودي في اليمن تغيّرت خارطة القوى في جنوب اليمن بشكل كبير، حيث يحاول المجلس الانتقالي الجنوبي الموالي للإمارات والذي تأسس في العام 2017 أن يبسط سيطرته على كل المحافظات الجنوبية، ويكون هو الممثل الوحيد للقضية الجنوبية، وقد استطاع خلال السنوات الماضية أن يضم تحت مظلته الكثير من القوى السياسية والشخصيات العسكرية والقبلية وشراء ولاءاتهم بالمال وبطرق أخرى، وكان من أبرز المكونات السياسية التي انضمت للانتقالي مؤخراً فادي باعوم نجل الأب الروحي للحراك الجنوبي حسن باعوم.
ويمتلك المجلس الانتقالي الجنوبي أذرع عسكرية وأمنية كبيرة تتوزع في كل المحافظات الجنوبية، عدا محافظة المهرة، وأبرز هذه القوات: قوات العمالقة الجنوبية بقيادة عضو المجلس الرئاسي عبد الرحمن المحرمي، وقوات النخبة الحضرمية، وقوات دفاع شبوة، وقوات الحزام الأمني، وألوية الدعم والإسناد، قوات الأمن العام وقوات العاصفة.
ومن أبرز القوى السياسية والقبلية التي لا زالت تعارض سياسة الانتقالي في المحافظات الجنوبية، مؤتمر حضرموت الجامع بقيادة عمرو بن حبريش، ولجنة اعتصام المهرة بقيادة الشيخ علي سالم الحريزي، وفصيل من الحراك الثوري الجنوبي بقيادة مدرم أب سراج، والائتلاف الوطني الجنوبي بقيادة رجل الأعمال أحمد العيسي، والمؤتمر الشعبي العام الجنوبي بقيادة اللواء أحمد الميسري، وانضم مؤخراً لهذه المكونات مجلس حضرموت الوطني الذي شكلته السعودية وحلف قبائل وأبناء شبوة.
وتتكون غالبية القيادات السياسية والعسكرية للمجلس الانتقالي الجنوبي في مناطق الضالع ويافع وردفان أو ما بات يعرف في الأوساط الشعبية بـ"مثلث الدوم"، وهذه المناطق ذات كثافة سكانية كبيرة ولا زالت تحتفظ بالموروث القبلي وتميل إلى الحروب أكثر من غيرها، وهي تمثل مخزون بشري كبير للانتقالي استطاع أن يجند أبناءها في معاركه التي خاضها ضد قوات الإصلاح في محافظتي أبين وشبوة في العام 2022.
حالياً يسيطر المجلس الانتقالي على محافظات عدن ولحج والضالع وأبين وسقطرى، وكذا يسيطر على مدن ساحل حضرموت، بينما تظل محافظة المهرة- التي يحاول السيطرة عليها- ووادي حضرموت وجزء بسيط من شبوة خارج سيطرته، كما أن الانتقالي يعاني من عدم استقرار في محافظتي شبوة وأبين نتيجة الكمائن والاشتباكات المسلحة التي يخوضها بشكل شبه يومي مع عناصر وتنظيمات مسلحة مناوئة له، البعض منها تابع لتنظيم القاعدة وبعضها تابع للقبائل.
وبالنظر إلى العلاقات الاجتماعية نجد أن المحافظات الشرقية لا يتناسق موروثها الشعبي والثقافي مع المحافظات الغربية في الجنوب، كما أن المحافظات الشرقية ترفض أن تحكمها المحافظات الغربية، وهذا ما يتجلى عملياً في الوقت الحالي، فحلف قبائل حضرموت أو مؤتمر حضرموت الجامع الذي يتكون من غالبية قبائل حضرموت رفض التعاطي مع المجلس الانتقالي أو الانضمام له وأعلن في عدة لقاءات بأن حضرموت ستدير نفسها ذاتياً في حال انهارت الدولة والوحدة اليمنية، وفي محافظة المهرة أيضاً يظهر نفوذ المجلس الانتقالي كما أن الشيخ الحريزي صرّح في أكثر من مرة بأن الانتقالي ينفذ مخططات أجنبية ولن يسمح بأن تكون المهرة ساحة للمخططات الأجنبية.
كما أن القبائل والعشائر في محافظتي أبين وشبوة لديها صراعات تاريخية مع قبائل الضالع ولحج، ولهذا فإن الانتقالي لم يستطع بسط سيطرته على محافظتي أبين وشبوة إلا بعد ضغوطات من دول التحالف واضطرار غالبية القيادات السياسية والعسكرية من المحافظتين مغادرة البلاد، أمثال الميسري وزير الداخلية السابق في حكومة معين، ومحمد

بن عديو محافظ شبوة والكثير من القيادات السياسية والعسكرية والأمنية، وبرغم هذا لا زالت قوات الانتقالي تتكبد خسائر شبه يومية في هذه المحافظتين نتيجة هذه الخلافات.

ثالثاً: الأزمة الاقتصادية في جنوب اليمن

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الجذور والأسباب التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية في جنوب اليمن وسرد العراقيل الداخلية والخارجية التي تحول دون إصلاح الوضع.

أ-أسباب ومعالم الأزمة

في حقيقة الأمر إن ما يحصل اليوم من انهيار اقتصادي وخدماتي في جنوب اليمن، وخروج الناس في تظاهرات للتعبير عن سخطهم، ليست هي المرة الأولى بل إن الأمر قد تكرر منذ عدة سنوات، ولكن ما يميز السخط هذه المرة إن الشارع الجنوبي وبعض الصحفيين والنشطاء الموالين للمجلس الانتقالي وجهوا التهم بشكل مباشر إلى دول التحالف وبالخصوص إلى السعودية، بعكس المرات السابقة التي كانوا يوجهون فيها التهم للحكومة والرئاسة.

كان السبب الأول الذي أدى إلى التدهور الاقتصادي في جنوب هو نقل وظائف البنك المركزي من صنعاء إلى عدن في عام 2016 كخطوة أولى لشن حرب اقتصادية على حكومة صنعاء وأنصار الله، وهذا ما قاله محمد عبدالسلام الناطق الرسمي باسم وفد صنعاء في أحد تصريحاته، حيث قال إن السفير الأمريكي هدد وفد صنعاء بأنهم "سيجعلون قيمة الريال اليمني لا يساوي الحبر الذي فيه" إذا لم يخضعوا لدول التحالف، ليتم بعد هذا التهديد نقل وظائف البنك المركزي إلى عدن وطباعة تريليونات من العملة المحلية دون وجود غطاء نقدي أجنبي أو استثمارات سيادية ما تسبب بحصول انهيار متواصل في العملة المحلية.

ومن الأسباب الرئيسية لحدوث الانهيار في المناطق الجنوبية هو أن الحكومات الموالية للتحالف عمدت خلال السنوات الماضية إلى إيداع عائدات النفط والغاز في البنك الأهلي السعودي، بحسب تقارير رسمية أصدرتها صنعاء خلال الفترة الماضية، وهذا أفقد العملة المحلية تدعيمها بالعملة الصعبة.

ويأتي في قائمة الأسباب التي ساهمت في تدهور الأوضاع الاقتصادية هي أن الحكومات التي شكلها التحالف خلال السنوات السابقة تمتلك قائمة طويلة من المسؤولين المتواجدين في خارج البلاد من وزراء وأعضاء مجلسي النواب والشورى وغيرهم، يستلمون مرتباتهم ومستحقاتهم بالعملة الصعبة.

كما أن البنك المركزي في عدن وجهت له تُهَم بالفساد، من قبل لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة، حيث كشفت عن فضائح تلاعب ونهب ودائع مالية ساهمت في إحداث نوع من الاستقرار النسبي المؤقت في سعر العملة، وقال تحقيق صادر عن لجنة العقوبات في العام 2021 أن البنك المركزي في عدن خالف قواعد تغيير العملات وتلاعب في سوقها وغسل جزءاً كبيراً من الوديعة السعودية بمخطط معقد لغسل الأموال اشتركت فيه شخصيات سياسية وتجارية كبيرة وحققوا من خلالها مكاسب بلغت قيمتها نحو 423 مليون دولار، إلا أن لجنة العقوبات تراجعت عن اتهاماتها في وقت لاحق بعد ضغوط مورست ضدها. ويفسر هذا الفساد والتلاعب اضطرابات العملة المحلية بشكل متواصل في جنوب اليمن.

ومن ضمن الأسباب الجديدة التي ستعمل على تقليل الموارد لحكومة معين، هي فتح ميناء الحديدة _الميناء الرئيسي لغالبية سكان اليمن_ وهذا سيؤثر بدون شك على موارد حكومة معين إذ أن معظم التجار سيحولون تجارتهم باتجاه

ميناء الحديدة، وبالتالي فإن حركة التجارة في ميناء عدن ستخف وستفقد حكومة معين الضرائب والجمارك التي كانت تحصل عليها خلال السنوات الماضية.
وتتعلل حكومة معين حالياً بأن الانهيار الاقتصادي سببه توقف صادرات النفط والغاز إلى الخارج، بعد الضربات التحذيرية التي وجهتها صنعاء في أكتوبر عام 2022 لمنع نهب النفط، إلا أن هذا المبرر يتناقض مع الواقع، فالانهيار الاقتصادي في جنوب اليمن يحدث بين كل فترة وأخرى منذ العام 2017، وهذا يفند مبررات حكومة معين.
ويذهب محللون سياسيون للقول إن السبب الرئيسي وراء تدهور العملة المحلية في جنوب اليمن هي دول التحالف التي تعمل كل فترة على مقايضة الحكومة بالدعم المالي مقابل تمرير صفقات عسكرية وسياسية معينة تتوافق مع مصالحها، وحالياً أرادت السعودية الضغط على المجلس الانتقالي الموالي للإمارات وإبعاده عن المحافظات الشرقية مستخدمةً الورقة الاقتصادية في ذلك، بحسب ما ذكره صحفيين تابعين للمجلس الانتقالي، وفي الفترات السابقة كان المجلس الانتقالي الجنوبي يستثمر الإخفاقات والفشل الاقتصادي ضد الرئاسة وحكومة معين لتحقيق مكاسب سياسية ولتوسيع دائرة شعبيته، أما اليوم فالانتقالي جزء لا يتجزأ من منظومة الرئاسة والحكومة فهو شريك أساسي فيهما.
كما أننا لا نستطيع أن نهمل الصراع السياسي الحاد بين الشركاء في المجلس الرئاسي وحكومة معين وتأثيرات هذا الصراع على الواقع الاقتصادي. وفي كل الأحوال فإن الانهيار الاقتصادي في مناطق سيطرة التحالف ناتج عن فشل في الإدارة الاقتصادية كما هو حاصل في بقية الملفات الأخرى، السياسية، والعسكرية، والأمنية، ويعبّر عن صورة واقعية مصغّرة عن واقع اليمن في ظل سيطرة دول التحالف المتنافسة فيما بينها.

ب-مؤشرات الوضع المعيشي

قبل الانهيار الاقتصادي الأخير في جنوب اليمن قالت وكالة رويترز نقلاً عن مسؤولين في البنك المركزي بعدن إن "عجز الميزانية بلغ ذروته عند 82%، في ظل تراجع إيرادات الدولة لأدنى مستوياتها على الإطلاق، في وقت وضعت السعودية شروطًا قاسيةً للإفراج عن الودائع المعلنة"، وذكرت إن "الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة في البنك المركزي لا تتجاوز 200 مليون دولار".
وهذا يعني أن إنعاش الوضع الاقتصادي صعب للغاية ويؤثر بصورة مباشرة على الوضع المعيشي والخدمي والإنساني، حتى الودائع المالية التي تضعها دول التحالف أثبتت خلال الفترات الماضية بأنها ليست سوى حُقن مهدئة وسرعان ما يرجع الوضع إلى ما كان عليه سابقاً.
ويعيش أبناء المحافظات الجنوبية هذه الأيام أوضاعاً معيشية صعبة للغاية إذ أن انهيار سعر العملة المحلية ووصول سعر الدولار الواحد إلى أكثر من 1400 ريال، وارتفاع سعر الدولار الجمركي بقرار حكومي، أدى إلى زيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية والدوائية، حيث وصل سعر الـ50 كيلو من القمح إلى حوالي 45 ألف ريال يمني، في ظل ضعف للقدرة الشرائية، وهذا ما دفع بالمواطنين إلى الخروج في تظاهرات غاضبة وأحرقوا الإطارات وقطعوا الشوارع الرئيسية في محافظات عدن، ولحج، وأبين، وحضرموت، ويأتي انهيار العملة المحلية وزيادة الأسعار، في ظل انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي بالتزامن مع صيف حار في كل المدن الساحلية.

ومع انعدام فرص السلام، وغياب الإصلاحات في الجانب الاقتصادي، وبالمقابل انتشار الفساد والفوضى والفشل، وأيضاً استمرار الصراعات السياسية بين الشركاء في سلطات الرئاسي والحكومة، والتغيرات المناخية التي لها تأثير على الجانب

الزراعي، فإن من المنطقي القول بأن الوضع المعيشي سيزداد تفاقماً خلال المرحلة المقبلة وسترتفع مؤشرات الفقر والبطالة.

ج-تأثير الوضع المعيشي على الجانب الأمني والسياسي

بدون شك فإن انهيار الوضع المعيشي له تأثيرات على الجانبين الأمني والسياسي ويتأثر بهما أيضاً، فانهيار الوضع المعيشي والتدهور الاقتصادي خلال السنوات الماضية في جنوب اليمن أدى إلى اضطرابات وإضرابات ومسيرات وتظاهرات وفوضى أمنية وأعمال شغب أدت إلى اختلال الوضع الأمني بشكل كبير، كما أن الانهيار المعيشي والخدماتي أدى إلى احتقانات وانقسامات سياسية بين الفصائل السياسية المشاركة في الحكومة الموالية للتحالف، فكل طرف يتهم الآخر بأنه السبب الرئيسي في تردي الأوضاع المعيشية.

في عام 2018 تم إعفاء بن دغر من منصبه كرئيس للوزراء، وأرجع هادي حينها قرار إعفائه إلى تعثر الأداء الحكومي وعدم قدرته على وقف التدهور الاقتصادي وانهيار العملة المحلية. وفي أبريل من العام 2022 عزل هادي نفسه بضغوط من دول التحالف وتنازل بصلاحياته إلى المجلس الرئاسي الذي تم تشكيله في الرياض، بعد أن عجز عن إدارة البلاد ووصول الوضع الاقتصادي والمعيشي إلى واقع مأساوي مع زيادة الضغط الشعبي المتواصل، كما أجريت تغييرات وزارية وتغيير محافظي محافظات كحلول تخديرية وترقيعية لمواجهة الأزمات المتصاعدة.

وفي الأيام القادمة قد ربما نشهد تغييرات كبرى في المجلس الرئاسي نفسه وفي حكومة معين، فتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية قد وصل ذروته وازداد الضغط الشعبي المطالب بتغييرات حقيقية لإنهاء الوضع القائم.

إن انهيار الوضع المعيشي في جنوب اليمن أدى بمعظم الشباب بالتوجه إلى المعسكرات التابعة للتحالف وفصائله للحصول على الرواتب وخلال السنوات الماضية كانت الرواتب الجزيلة التي يدفعها التحالف للمعسكرات التابعة له هي أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت الكثير من الشباب الجنوبي للالتحاق بمعسكراتهم، كما أن البعض منهم قرر الالتحاق مع الجماعات الإرهابية المسلحة كالقاعدة وغيرها، ما يعني إن الاضطراب الأمني والسياسي في جنوب اليمن سيستمر ما لم يتم إيجاد معالجات اقتصادية حقيقية.

رابعاً: العلاقات بين الشمال والجنوب

في هذا المبحث سنتطرق إلى جزئين رئيسيين هما العلاقات السياسية والاقتصادية بين شمال اليمن وجنوبه، وماهي مواقف المكونات الجنوبية من أنصار الله.

أ-المواقف الجنوبية من أنصار الله

خلال السنوات الماضية استخدمت دول التحالف القوتين الخشنة والناعمة لمنع تمدد أنصار الله في جنوب اليمن، فقد كثّف التحالف من عملياته العسكرية الجوية والبرية لإبعاد أنصار الله من المحافظات الجنوبية، وفي نفس الوقت فإنه استخدم القوة الناعمة لتشكيل بيئة طاردة ومناهضة لتواجد أنصار الله، فقد استخدم الدعاية الدينية من خلال السلفيين وكذلك الإصلاحيين في المساجد وفي مواقع التواصل الاجتماعي ضد أنصار الله ومحاولة إعطاء الحرب طابعاً طائفياً لحشد أكبر قدر من المقاتلين ضد أنصار الله ولتكوين مجتمع أكثر كرهاً لهم، مستغلاً الفوارق المذهبية التاريخية، فكل المحافظات الجنوبية ذات مذهب شافعي وغالبية المحافظات الشمالية ذات مذهب زيدي،

ومن خلال هذه الفوارق استطاع التحالف بقواه الناعمة أن يشكل حاجز صد ضد تمدد أنصار الله في المحافظات الجنوبية.

وعلى المستوى السياسي فإن الحركات السياسية الجنوبية وبالخصوص المجلس الانتقالي الجنوبي _أكبر القوى السياسية في جنوب اليمن_ فعّلت البعد المناطقي بين الشمال والجنوب وأعادت تحريك الجروح التي خلفتها حرب صيف 94 بين الشمال والجنوب وكذا الحرب التي اندلعت بين أنصار الله وقوات هادي في عام 2015 في ذاكرة المواطنين في المحافظات الجنوبية، وغرسها في أذهانهم لمنع التقارب مع أنصار الله بشكل خاص وبتر كل الأواصر مع الشمال بشكل عام.

ومثلت زيارة وفد من قبائل أبين إلى صنعاء في شهر أبريل من هذا العام والتقائها بعدد من القبائل المحيطة بصنعاء وقبائل أخرى في عدة محافظات شمالية، بداية حقيقية لنقل صورة إيجابية عن أنصار الله في الجنوب وخصوصاً إن هذه الزيارة توّجت بإطلاق سراح اللواء فيصل رجب _الذي تم القبض عليه في عام 2015_ دون مقابل، وهذا العمل لاقى إشادة واسعة من قبل الجنوبيين وبالذات قبائل محافظة أبين، وبنفس الوقت فإن الأطراف الأخرى كثفت حملاتها ضد القبائل الأبينية التي زارت صنعاء لمنع تكرار مثل هذا التقارب.

وتعتبر قبائل المهرة بقيادة الشيخ علي الحريزي هي القبائل الوحيدة التي تتوافق مع أنصار الله بكثير من الجوانب وأهمها وقوفها ضد تواجد القوات الأجنبية علناً، واعتبار الوحدة اليمنية من الثوابت الرئيسية، وفي أحد التصريحات المتلفزة قال الشيخ الحريزي:" يتهموني بأني ذهبت إلى صنعاء للقاء القيادة السياسية هناك، وأنا أقول لهم بأني لم أذهب إلى صنعاء، ولكن من حقي الذهاب كمواطن يمني وباعتبار صنعاء هي عاصمة الجمهورية اليمنية"، كما أن الأطراف المعادية للحريزي وعلى رأسها المجلس الانتقالي يتهم الحريزي بالتواصل والتنسيق مع صنعاء.

أما من الناحية السياسية فهناك عدد قليل جداً من المكونات السياسية التي تبدي تقارباً مع أنصار الله منها مكون الحراك الجنوبي المشارك في مؤتمر الحوار الوطني، وهذا المكون لدى بعض قياداته مناصب سياسية في صنعاء ويرأسه محافظ محافظة حضرموت المعين من قبل حكومة صنعاء اللواء، لقمان باراس، وكذا مكون الحراك الثوري، التي تقل درجة تقاربه مع صنعاء قليلاً ويتفق مع صنعاء بكثير من النقاط السياسية التي تظهر في بياناته وأولها محاربة التواجد الأجنبي في جنوب اليمن، كما إن هناك المئات من الشخصيات السياسية والعسكرية والقبلية الجنوبية البارزة تتواجد في صنعاء منها رئيس الوزراء في حكومة الإنقاذ، إلا أنه لم يتم تفعيلها في الساحة الجنوبية حتى الآن.

ب-العلاقات الاقتصادية مع الشمال

بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين شمال وجنوب اليمن فإنها تسير بشكل طبيعي، إلا أن الانقسام المالي بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الموالية للتحالف وبين حكومة صنعاء بعد إعلان الأخيرة في أواخر 2019 بمنع تداول العملية الجديدة، بعد تراجع قيمتها جراء طبع بنك مركزي عدن لعملات محلية دون غطاء نقدي، مثّل هذا الانقسام عائقاً إلى حدٍ ما في العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب، كما أن نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن ومنع توريد المحافظات الجنوبية الموارد إلى صنعاء في عام 2016، وكذا منع استيراد السلع عبر ميناء الحديدة دفع حكومة صنعاء إلى إنشاء منافذ جمركية برّية للبضائع القادمة من جنوب اليمن، كل ذلك أضعف حركة التبادل.

وخلال سنوات الحرب الماضية كانت الموانئ الجنوبية وبالخصوص ميناء عدن هي المنافذ الوحيدة التي تدخل عبرها كل المواد المستوردة بما فيها المشتقات النفطية، وذلك بعد أن تم إغلاق ميناء الحديدة من قبل دول التحالف وهو

الميناء الرئيسي لغالبية سكان اليمن، وظلت الحركة الاقتصادية للمواد المستوردة من الخارج تأتي عبر الموانئ الجنوبية لسنوات، قبل أن يتم فتح ميناء الحديدة لاستيراد المواد الأساسية بداية العام الجاري.
أما بالنسبة للسلع الداخلية فهي تمر بين كل المحافظات بشكل طبيعي وفي الغالب فإن المنتجات المحلية تذهب من الشمال إلى الجنوب، سواءً كانت مواد غذائية أو خضروات وفواكه وحتى القات الذي يزرع بنسبة 95% في الشمال ويصدر بشكل يومي إلى كل المحافظات الجنوبية، وفي تصريحات لرئيس الغرفة التجارية بعدن قبل أيام قليلة، قال بأن أنصار الله وحكومة صنعاء يتحكمون بما نسبته 80% من اقتصاد البلاد، ونحن نعتقد إن عامل الكثافة السكانية التي تقع تحت سيطرة أنصار الله وحكومة صنعاء والتي تمثل ما نسبته 75% من سكان اليمن، إضافةً إلى امتلاك تجار صنعاء لغالبية الوكالات الخارجية، هي العوامل الحاسمة في هذا الجانب.

خامساً: الأفق المستقبلي لجنوب اليمن

أ-مستقبل النزاعات المحلية والخارجية

إن غياب التجانس واهتزاز الثقة واختلاف الأهداف بين المكونات والفصائل السياسية والعسكرية في جنوب اليمن واستمرار تغذية الصراع من قبل دول التحالف، يجعل من الصعب التنبؤ بذوبان النزاعات الداخلية على الأمد القريب، ولن يكون هناك حالة استقرار سياسي أو أمني أو اقتصادي إلا إذا كانت هناك توجيهات جادة وصادقة من قطبي التحالف السعودية والإمارات لاتياعمها بخفض التصعيد على كل المستويات، وهذا غير متوقع حالياً، لأن السعودية والإمارات لم تحقق أهدافها بعد في جنوب اليمن، فالسعودية ترى أن خروجها في الوقت الحالي يعني إفساح المجال للإمارات بالتمدد في كل المحافظات الجنوبية، وهذا من المستحيل أن تقبل به لأن السعودية تضع المحافظات الشرقية في اليمن ضمن أهدافها الاستراتيجية ولن تتركها تحت حكم ذراع الإمارات "المجلس الانتقالي الجنوبي"، وفي المقابل فإن الإمارات تريد السيطرة على الموانئ الجنوبية بشكل كامل لضمان شل حركتها مستقبلاً وإبعادها عن مسار منافسة موانئها.
بالإضافة إلى أن الإصلاح (فرع الإخوان المسلمين باليمن) المدعوم من قطر وتركيا، يريد أن يحقق أهدافه في الجنوب وأن يكون له نصيب من ثرواته، فقوات الإصلاح لا زالت تسيطر على وادي وصحراء حضرموت وهي المنطقة التي تحتوي على أهم الآبار النفطية في اليمن، كما أن لديهم تواجد في محافظة المهرة وجزء بسيط من شبوة ولا زالت قيادات عسكرية وقبلية في محافظة أبين وبعض المحافظات الجنوبية تدين بالولاء للإصلاح، ناهيك عن القوة الناعمة التي يستخدمها الحزب لتنفيذ مشاريعه، أما حزب المؤتمر الشعبي العام فإن تواجده في الجنوب يرتكز على شخصيات فقط دون حضور عسكري أو سياسي على الأرض.
وبالتالي فإن مستقبل النزاع بين القوى المحلية التي تعد امتداداً للقوى الخارجية يعطي مؤشرات سلبية بناءً على المعطيات الحالية، فالاستقطابات لا زالت مستمرة من كل المكونات المحلية وكذلك لا زال الخطاب الإعلامي بين الأطراف المحلية متشنجاً، وكل يطرف لا زال يشعر بأنه قوي وينتظر الفرصة السانحة للقضاء على الطرف الآخر وبالخصوص الإصلاح والانتقالي.

ب-الفرص الممكنة للخروج من الصراع

إن أول الفرص الممكنة لإنهاء النزاعات الداخلية في جنوب اليمن تتمثل بمنع التدخلات الخارجية أولاً وخصوصاً تدخلات السعودية والإمارات وأمريكا وبريطانيا وفرنسا، لأن التدخلات الخارجية هي السبب الرئيسي في الوصول إلى هذا الوضع، وتحويل جهد دول التحالف نحو رعاية حوار جاد بين الفصائل والمكونات الجنوبية والخروج بصيغة توافق بينها.

كما يجب العمل على إلغاء فكرة الاستفراد بالقرار بحيث إن كل مكون سياسي يظهر نفسه وكأنه الممثل الوحيد للقضية الجنوبية، وإشراك كل المكونات السياسية في تمثيل القضية بحسب نفوذ كل مكون على الواقع.

كما يجب التركيز على أن الحوار بين الفصائل الجنوبية لا يكون بمعزل عن حكومة صنعاء وأنصار الله، إذ أن عدم قبول صنعاء بالحوار سيؤثر على سير الحوارات، خصوصاً إذا كانت الغاية من هذه الحوارات نسج مؤامرات ضد صنعاء.